تاريخ الاستلام: 2021/09/30 تاريخ القبول: 2022/02/17

التطبيع العربي مع اسرائيل واثره على حقوق الشعب الفلسطيني

Arab normalization with Israel and its impact on the rights of the Palestinian people

الأستاذ: ربيع رافعي

المركز الجامعي –صالحي أحمد- النعامة

rafai@cuniv-naama.dz

ملخص: ان موضوع التطبيع العربي الاسرائيلي هو قضية خطيرة ليس فقط على القضية الفلسطينية فحسب وانما ايضا ليشكل تهديدا حقيقيا على ثوابت الامة العربية الاسلامية، فالشعوب الرافضة والمعارضة للتطبيع لا تستطيع اجبار حكوماتها على التخلي عن تطبيعها مع الكيان الاسرائيلي، لانها لا تع مطالب مواطنيها على سلم اولوياتها، والواقع ان فلسطين تعودت على التراجع والخذلان من بعض الانظمة العربية في كثير من الاوقات بذرائع متعددة ومتنوعة، وما شهدناه في الفترة الاخيرة من هرولة بعض الانظمة العربية للتطبيع مع اسرائيل لهو خير دليل، والأكيد أنه لن يكون على حساب شعبنا الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

كلمات مفتاحية: القضية الفلسطينية– صفقة القرن- معضلة التطبيع- حقوق الشعب الفلسطيني- الكيان الصهيوني.-الصراع العربي الاسرائيلي.

Abstract: *Israeli normalization is a serious issue, not only for the Palestinian issue, but also as a real threat to the fundamentals of the Arab and Islamic nation. In fact, Palestine has become accustomed to retreat and betrayal by some Arab regimes at many times under various and varied pretexts, and what we witnessed in the recent period of some Arab regimes rushing to normalize with Israel is the best evidence, and it is certain that it will not be at the expense of our Palestinian people and their legitimate rights.*

Keywords: *The Palestinian cause - deal of the century - The dilemma of normalization -rights of the Palestinian people- The Zionist entity - The Arab-Israeli conflict.*

مقدمة:

ان موضوع التطبيع العربي الإسرائيلي هو قضية خطيرة في النزاع السياسي العربي اليوم، خاصة بعد الربيع العربي وما نتج عنه من حكومات أكثر استبدادا وقمعية من السابقة، ومع اضمحلال الهوية الفكرية والثقافية العربية، وجاء التطبيع ليشكل تهديداً حقيقياً للثوابت العربية- الإسلامية، فحتى الشعوب الرافضة والمعارضة للتطبيع لا تستطيع إجبار حكوماتها على الانسحاب والتخلي عن تطبيعها مع الكيان الإسرائيلي، فأنظمة الحكم العربية هي أنظمة لا تضع مطالب مواطنيها على سلم أولوياتها، مما ينصب في مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، فالتعامل مع أنظمة حكم لها أجنداتها الخاصة لتحقيق مصالح فردية هو المطلوب دائما لإسرائيل والولايات المتحدة للسيطرة على المنطقة العربية.

لقد تعودت فلسطين على التراجع والخذلان من بعض الأنظمة العربية في كثير من الاوقات وفق ذرائع متعددة ومتنوعة؛ وما شهدناه في الفترة الأخيرة - خير دليل وكاشف على ذاك- من هرولة وسرعة للتطبيع مع إسرائيل يكشف القناع عن حكام هذه الدول التي قد عقدت عدة اتفاقيات تتويجا لمسار تطور تدريجيا بدات ارهاصاته من خلال لقاءات اخذ اكثرها طابعا سريا تمحورت حول التعاون الامني والاقتصادي والعسكري.

فعام 2020 كان حافلا بالأحداث المؤلمة والمؤسفة؛ من جائحة كورونا العالمية إلى جائحة العزي والعار العربي – التطبيع – لكن هذه الخطوة وهذا التوجه الخطير لبعض الانظمة العربية لن يكون على حساب شعبنا الفلسطيني وحقوقه المشروعة وغير القابلة للتنازل.

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال ازدياد الخطر على مستقبل القضية الفلسطينية، خصوصا مع الرعاية التي تحظى بها اسرائيل من قبل الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية.

كما تتمحور مشكلة الدراسة حول تتبع مظاهر التطبيع وتقصي تداعياته عموما، وآثاره على مستقبل القضية الفلسطينية خصوصا، وهو ما يضعنا أمام التساؤل التالي:

-ما هي مظاهر التطبيع وآلياته؟ وما أثر ذلك على القضية الفلسطينية بشكل عام، وحقوق الشعب الفلسطيني بشكل خاص؟

في هذه الدراسة سينصب تركيزنا على موضوع الآثار المترتبة عن التطبيع العربي الأخير مع إسرائيل على حقوق الشعب الفلسطيني. وذالك بالتطرق الى النقاط الاتية:

- **المبحث الأول: مفهوم التطبيع وآلياته.**
- **المبحث الثاني: اثار ومخاطر التطبيع على حقوق الشعب الفلسطيني.**

المبحث الأول: مفهوم التطبيع.

لم يكن مفهوم التطبيع في سياق عملية السلام جديدا إذ ظهر للمرة الاولى في منتصف السبعينيات، ويشكل بالتالي كمفهوم من المفاهيم الاساسية في شأن العلاقات الدولية احدى مقومات المنظومة الفلسفية والتاريخية والسياسية في العلاقات الدولية قديما وحديثا ومستقبلا.

وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق الى مجموعة من النقاط الاساسية المتعلقة بالتطبيع؛ متمثلة في التعرض لمجموعة من التعاريف كمطلب أول و ذكر اهم آلياته ومظاهره كمطلب ثاني.

المطلب الاول: تعريف التطبيع.

في اللغة العربية؛ تستعمل كلمة التطبيع في سياق التعامل مع الخيل بمعنى: الترويض وتهيئة الحصان ليتقبل راكبه ويطيعه. في- مختار الصحاح- الطبع هو السجية التي جبل عليها الإنسان، وفي المعجم الوسيط لقبه، (تطبع بكذا أي تخلق به وطبعه على كذا أيّ عوده إياه.[1]

التطبيع في المفهوم الجاري هو إقامة علاقات مع دولة إسرائيلّ وأجهزتها ومواطنيها "كما لو ان "الوضع الراهن كان وضعا طبيعا ويعني بالتالي تجاهل حالة الحرب القائمة، والاحتلال والتمييز العنصري، أو هي محاولة للتعتيم على ذلك أو لتهميشه عن قصد.

التطبيع هو التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي بشكل طبيعي كما لو كانت دولة طبيعية في الوطن العربي تشترك مع العرب في التاريخ والجغرافيا والثقافة والحضارة واللغة وغيرها.

كما ان التطبيع هو: "أي تصرف أو عمل، ماديًّا كان أو معنويًّا، فرديًّا كان أوجماعيًّا، من شأنه جعل وجود "العدو الإسرائيلي" في بلادنا وفي عقلنا وتفكيرنا أمرًا طبيعيًّا بما يعني ذلك من تخل نهائي عن حقوق أمتنا في بلادنا وأوطاننا وما فيها وعليها".

كما يعرف التطبيع عامة بمعنى: قبول الآخر-او التغاضي- على ما يحمله من قيم اقصائية (احتلال، عنصرية، عدوان، تزوير، قتل..) والتعامل معه مصلحيا، دون اعتبار للحق والعدل والقيم[2]، بينما (الاتصال) مع المجتمع الاسرائيلي أو الاحزاب أو طائفة من المفكرين والمؤسسات الاسرائيلية يستدعي نظرة مختلفة لا تجعل ذلك في سياق التطبيع بتعريفنا السابق، ولكن ضمن ضوابط محددة بدونها يصبح الاتصال تماشيا مع الآخر، وانزلاقا للتطبيع حيث التبعية والانسياق تحت أقدام القوي، وهو في حالتنا الاحتلال الاسرائيلي.

التطبيع يمثّل أحد المفاهيم التي أفرزها الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث أن هذا المصطلح لا يرد على نحو صريح في معاهدات السلام التي ربطت بعض الدول العربية مع إسرائيل، ولكنه جاء في إطار عمليات التسوية بين العرب وإسرائيل.

ويعد مفهوم التطبيع الذي فرضته إسرائيل في إطار عمليات التسوية أحد مبتكرات الفكر الإسرائيلي، وأحد الأهداف الأساسية التي تسعى إسرائيل تحقيقها من خلال إلزام الدول العربية التي ارتبطت معها باتفاقيات سلام، بإقامة علاقات طبيعية في عدد من المجالات من أجل ضمان قبول وجود إسرائيل ككيان شرعي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما جعل اتفاقيات السلام تتضمن عددًا من المواد الخاصة بإقامة علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وثقافية، وتحرص إسرائيل على متابعة ومراقبة هذه العملية عن كثب وبكل دقة.

المطلب الثاني: آليات التطبيع ومظاهره.

بعد ان تكلمنا عن مجموعة من التعاريف الخاصة بالتطبيع؛ نعرج في هذا المطلب عن اهم الآليات الخاصة به وهي في الاساس متعلقة بالتطبيع الثنائي والتطبيع الجماعي بين بعض الانظمة العربية واسرائيل،ثم نتطرق الى مظاهر التطبيع بين هذه الانظمة واسرائيل ومن جملتها التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي.

اولا: آليات التطبيع:

تمثّلت آليات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل في صورتين أو مسارين، على النحو التالي:

التطبيع الثنائي:

وتقوم آلية التطبيع هذه على إبرام اتفاقيات سلام بين إسرائيل من جهة، وبعض الدول العربية كلا على حدا من جهة أخر ى، وتنطوي تلك الاتفاقيات على التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي ونذكر أهم هذه الإتفاقيات.

إتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية:

تعتبر مصر أول دولة عربية قامت بالتطبيع السياسي مع إسرائيل، وذلك بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد وملحقاتها مع إسرائيل عام 1979، والتي تضمنت إنهاء حالة الحرب بين الطرفين، وإقامة علاقات سلامية تتأسس على انسحاب إسر ائيل إلى ما وراء الحدود الدولية، وفقاً لجدول زمني محدد، واستئناف مصر سيادتها على سيناء مع عدم المساس بالوضع الخاص في غزة ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي ضد حرية انتقال الأفراد والسلع.[3]

المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية:

دارت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مفاوضات سرية بالتوازي مع المفاوضات المنبثقة عن مؤتمر مدريد، والتي انتهت إلى تبادل الاعتراف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر1993.

اتفاق غزة-أريحا "أوسلو:

اتفاق غزة -أريحا "اتفاق أوسلو " والمعروف كذلك ب اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي، بشأن الترتيبات الانتقالية، وعدم التعجيل بمفاوضات التسوية الدائمة، وقد جاء اتفاق أوسلو متوافقاً مع نهج إطار كامب ديفيد بالبدء بفترة انتقالية مدتها خمس سنوات، على أن يتم الانتقال إلى مناقشة قضايا الوضع النهائي المتعل قة بالحدود، والسيادة، والحد من التسلح، واللاجئين، والقدس.[4]

-معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية:

تم التوقيع على معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل والمعروفة باسم "وادي عربة" في 17 أكتوبر 1994، وقد ركّزت المعاهدة على أمرين اساسين : **الأول:** يختص بمبادئ إقامة السلام وأسسه وترسيم الحدود وأوجه التبادل الثقافي والعلمي والتفاهم المتبادل؛ وقد اختص **الثاني :** من المعاهدة بالبعد الإقليمي فنصت المعاهدة على أن يلتزم الطرفان بإقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام، وإقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط، وكذلك أن تتعاون الدولتان في محاربة الإرهاب على كافة أشكاله.[5]

ورغم ذلك، استمرت إسرائيل في تجاهل الدور الأردني في الأماكن المقدسة وانتهاكه، واستمرت في المماطلة في التوصل إلى حلّ نهائي احتلال فلسطين، كما قامت بعدّة اختراقات أمنية وعسكرية ضدّ الأردن، ولم تسمح للأردن بممارسة الاستيراد والتصدير مع الضفة الغربية إلا بشروط معقدة و بأرقام متواضعة جدّاً، كما أنها لم تترك فرصة إلا وهدّدت فيها بأن شرق نهر الأردن، أي الأردن، جزء من وعد بلفور لإسرائيل بأشكال مختلفة، وهي تحاول التهديد بالإخلال بالأمن الأردني بأشكال لا نهاية لها[6].

التطبيع الإقليمي أو الجماعي:

في إطار عزم إسرائيل ومعها الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيع العلاقات مع الدول العربية على المستوى الجماعي، جاءت آلية التطبيع الإقليمي للعلاقات العربية-الإسرائيلية من خلال حزمة من المبادرات والمشاريع ولعل من أهمها على سبيل الذكر مايلي:

-مشروع الشرق الأوسط الجديد :

والذي أُعلن عنه عقب مؤتمر مدريد 1991، ويهدف إلى إقامة برنامج تعاون إقليمي بين دول المنطقة، ثم تأسيس نظام إقليمي جديد يهدف إلى إنشاء مجموعة إقليمية لها سوق مشتركة، وتضمن المشروع إقامة نظاماً أمنياً وإقليمياً يجعل من إسرائيل محور تفاعلات الإقليم.

-مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

ويأتي هذا المؤتمر في إطار التطبيع الاقتصادي الجماعي أو الإقليمي، والذي عقد في مدينة الدار البيضاء في 30 أكتوبر 1994، وقد حضرته وفود 61 دولة منها 12 دولة عربية، كمحاولة لفرض تطبيع العلاقات بين إسرائيل وأكبر عدد ممكن من الدول العربية.

-مشروع الشرق الأوسط الكبير:

وقد جسد هذا المشر وع الرؤية الأمريكية للمنطقة، حيث تضمن المشروع سلسلة من البرامج لتشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد Governance Good"، وقد حاولت هذه الرؤية توسعة الشرق الأوسط ليشمل بالإضافة إلى البلدان العربية كل من

باكستان، أفغانستان، إيران، تركيا، وإسرائيل، كما أشار المشروع إلى أن إسرائيل النموذج الديمقراطي الوحيد في المنطقة، وفيما يتعلق بالأهداف الأساسية لهذا المشروع فتمثلت في دمج إسرائيل في المنطقة وإقامة علاقات تطبيعية مع دول المنطقة، كما يهدف المشروع إلى بناء مجتمع المعرفة، وتوسيع الفرص الاقتصادية.

وهناك آليات أخرى لمحاولات التطبيع الإقليمي، والتي تتمثل في المبادرات الدولية التي سعت لإيجاد قنوات تبادل ثقافي بين إسرائيل والبلدان العربية، وقد سعت إسرائيل جاهدة لإيجاد هذا النوع من التطبيع، في ظل رغبتها لإحداث نوع من التغيير الثقافي لدى الجانب العربي، يؤدى إلى تقبلها من قبل الشعوب العربي ة وتحسين صورتها وتغيير النظرة الشعبية العدائية حيالها، كما هدفت من ذلك الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني، هذا بالتوازي مع جني ثمار السلام، وذلك في آن واحد[7].

- ثانيا: مظاهر التطبيع:

يوجد عدة مظاهر للتطبيع نجملها فيمايلي:

أ - التطبيع السياسي:

يقصد به إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية بين الدول العربية وإسرائيل، والحديث عن نزاع وليس صراع، ووصف المقاومة بالإرهاب، هذا بالإضافة إلى عدم تحميل إسرائيل أية مسؤولية عما لحق بالشعب الفلسطيني من نكبات وتشريد، والعمل على تكريس نتائج الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في :تشريع المستوطنات، تشريع المساومة على الحقوق الفلسطينية الأساسية وهي: الاستقلال، وحق تقرير المصير، وحق العودة، وتوفير الغطاء للهروب من قرارات الشرعية الدولية واستبدال ذلك بالمفاوضات بين طرفي النزاع.

كما يعني التطبيع السياسي ايضا إقامة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الكيان الصهيوني والدول المطبعة، وتحويل سمة الصراع إلى نزاع، ونبذ العنف والإرهاب والعمل على تكريس نتائج الاحتلال من توسيع المستوطنات وحق المصير، وتجاهل السياسة العدوانية والأعمال الإجرامية، وهذا ما نصت عليه أغلب اتفاقيات السلام منذ كامب ديفيد والي صفة القرن واخذ التطبيع السياسي بالتوسع أيضا ليشمل دولا إقليمية ودولية من خلال مشاريع متعددة الهدف منها بحسب الرؤية الأمريكية والصهيونية إدماج الكيان الصيهوني في الشرق الأوسط الجديد[8].

فالتطبيع السياسي في مجمله يعني الخضوع والاستسلام بشكل رسمي وعلني لإسرائيل، وتجاهل السياسة العدوانية والأعمال الإجرامية وحرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال في حق الشعب الفلسطيني، الذي يكافح من أجل تحرير أرضه السليبة واستعادة حقوقه الوطنية المغصوبة. هذا وقد انعكس التطبيع السياسي بين بعض الدول العربية وإسرائيل في شكل اتفاقيات على المستوى الثنائي، كتلك التي أُبرمت بين مصر وإسرائيل، وكذلك مع السلطة الفلسطينية ومع المملكة الأردنية، كما أخذ التطبيع السياسي أيضًا المسار الإقليمي من خلال مشروعات دولية متعددة الهدف الأسمى منها" حسب الرؤية الأمريكية والإسرائيلية "تتجلى في دمج إسرائيل ضمن النظام الشرق الأوسطي الجديد، ليكون بديلا عن النظام العربي[9].

ب - التطبيع الاقتصادي:

يقصد بالتطبيع الاقتصادي فتح الأسواق العربية أمام البضائع الإسرائيلية، وإقامة مراكز صناعية مشتركة، ويعد التطبيع الاقتصادي الصورة الثانية من صور التطبيع، كما أنه يمثِّل أحد أهم الأهداف الأساسية في الإستراتيجية الاقتصادية الإسرائيلية، والتي تهدف إلى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل بمستوياتها كافة، وفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الإسرائيلية، كما أنه يعتبر من أكثر المسائل أهمية في أي اتفاقية للسلام بين إسرائيل وأي من الدول العربية المجاورة؛ وهو ما بنت عليه طموحها الاقتصادي معتمدة على خبرتها وتقدمها اقتصاديا على اقتصاديات الدول المجاورة.[10]

فمارس الكيان الصهيوني ضغوطا على الدول العربية من خلال الولايات المتحدة الأمريكية إلى قبول التطبيع الاقتصادي والاستجابة إلى التغيرات التي حدثت في المنطقة، فقد حثت إدارة جورج بوش الابن على عدم قبول المملكة العربية السعودية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حتى تسحب السعودية نفسها من المقاطعة العربية لإسرائيل، واشترطت الواليات المتحدة الأمريكية في وقتها على السعودية لقبول الدعم وقبولها في المنظمة تخليها عن المقاطعة العربية للكيان الصهيوني.[11]

ج- التطبيع الثقافي:

هو جعل الوجود الصهيوني في فلسطين طبيعيا من خلال التعامل معه ثقافيا عبر الزيارات، والمشاركة في اللقاءات، والمؤتمرات التي يجريها صهاينة، وتتم برعاية وإشراف إسرائيلي. وبالتالي فهو في المطلق" :نهو و داء وعقلية جوهره كسر حاجز العداء مع العدو الصهيوني بأشكال مختلفة، سواء كانة ثقافية وعالمية وسياسية واقتصادية و سياحية ودينية او امنية واستراتيجية وغيرها[12].

يمثِّل التطبيع الثقافي المظهر الثالث من مظاهر التطبيع مع إسرائيل، ويقصد به :فتح العقول والقلوب أمام" الاختراق الإسرائيلي"، الذي يوظِّف وسائل الإعلام والإصدارات والكتابات والأعمال الأدبية والمنتديات العلمية والثقافية وملتقيات حوار الأديان والثقافات والحضارات، ويشمل ذلك فتح قنوات التواصل بين الجامعات والملتقيات الفنية من أجل تذليل العقبات أمام الاستسلام لواقع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وإعادة تشكيل المنطقة ثقافيا بتعزيز عناصر قوة المشروع الإسرائيلي، مع إضعاف الانتماء القومي والشعور الوطني، وتدمير مقومات ثقافة الأمة العربية بما تحمله من قيم وباعتبارها مخزونا روحيا ووعاء للتراث الحضاري، وكلما فتحت نوافذ وجسور للتبادل الثقافي تحت أي غطاء إلا وتتعبد الطريق أكثر نحو تحقيق الهدف الأساسي لإسرائيل، وهو بسط الهيمنة الصهيونية على المحيط العربي ومنه إلى باقي العالم الإسلامي.

المبحث الثاني: آثار التطبيع على حقوق الشعب الفلسطيني ومخاطره على القضية الفلسطينية.

نحاول في هذا المبحث ابراز اهم الاثار المترتبة عن تطبيع بعض الانظمة العربية مع اسرائيل على حقوق الشعب الفلسطيني وهذا في مطلب أول؛ ثم نعرج على اهم المخاطر المحيطة بالقضية الفلسطينية جراء تطبيع هذه الانظمة مع الكيان الصهيوني كمطلب ثاني.

المطلب الاول: آثار التطبيع على حقوق الشعب الفلسطيني.

للشعب الفلسطيني حقوق مثله مثل شعوب العالم، ولعلى ابرزها الحقوق السياسية والامنية خصوصا مع وضعه الحالي والمتمثل في احتلال ارضه من طرف المحتل الصهيوني الغاصب، ومن بين هذه الحقوق:

أولا: الحق في تقرير المصير:

حق تقرير المصير هو حق كل شعب في حكم نفسه بنفسه واختيار نظامه ومستقبله اختيارا حرا، ولا يصبح هذا الحق قابلا للتطبيق إلا لشعب يعيش على أرضه ويشغلها بصورة مستمرة غير متقطعة لا بصورة استعراضية وهذا ينطبق على الشعب الفلسطيني ولا ينطبق على جماعة غريبة احتلت ارض غيرها كما جرى في فلسطين[13].

وحق تقرير المصير هو الأساس والمنطلق للحق في الاستقلال والسيادة وتتفرع عنه الحقوق الأخرى؛ فالجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أعطت تفسيرا قانونيا للميثاق فيما يتعلق بحق تقرير المصير واكتسب التفسير طابع القواعد الملزمة في القانون الدولي؛ فتاريخ الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة مرتبط ارتباطا وثيقا وتدريجيا بمبدأ حق تقرير المصير وتفسيره حينما باشرت الجمعية العامة النظر في قضية فلسطين عام 1947 وجاء في تقرير لجنة الأمم الخاصة بشأن فلسطين ما يلي: فيما يتعلق بمبدأ تقرير المصير فانه رغم الاعتراف الدولي بهذا المبدأ في نهاية الحرب العالمية الأولى ورغم انه تم الالتزام به في الأقاليم العربية الأخرى لم يتم عند وضع صكوك الانتداب من الفئة (ا) تطبيق ذلك المبدأ على فلسطين ويرجع ذلك بوضوح إلى النية في تيسير إنشاء الوطن القومي اليهودي هناك، ومن الجائز جدا في الواقع القول أن الوطن القومي اليهودي والانتداب الفريد من نوعه على فلسطين يتعارضان مع ذلك المبدأ.

بالاضافة الى ذلك هناك عدة قرارات صدرت من الامم المتحدة سواءا من الجمعية العامة او مجلس الامن، في مناسبات مختلفة تؤكد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني منها: قرار الجمعية العامة رقم 181 لعام 1948، وقرار مجلس الامن رقم 242 عام 1967 وعدة قرارات اخرى متعلقة بهذا الموضوع.[14]

وقد اعترفت إسرائيل بالشعب الفلسطيني ضمن وثيقة كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وبالتالي أصبح حقه بالسيادة وتقرير المصير، لا يحتاج أي إثبات في مواجهة إسرائيل، حيث وقعت الأخيرة على عبارة" الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني 347 ،كما وقعت أيضاً مع منظمة التحرير الفلسطينية الاتفاقيات الدولية التي نتج عنها اتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني على ترابه الوطني، حيث أجريت انتخابات في 20 كانون الثاني 1996 انتخب الفلسطينيون الرئيس الراحل ياسر عرفات ومن بعدها الرئيس محمود عباس في عام 2005 وتم إنشاء مجلس تشريعي جمع 88 نائباً فلسطينياً، كما تم انتخاب المجلس التشريعي الأخير كممثل عن الشعب الفلسطيني بمباركة العالم في بداية عام 2006.

كما يرتبط حق تقرير المصير بحق الشعب الفلسطيني في ان تكون له دولة مستقلة ومتصلة الاجزاء.[15]

وما يهمنا في هذا الاساس أن هذا الحق لا يسقط بالرغم من التطبيع لبعض الانظمة العربية مع اسرائيل؛ لانه من الحقوق غير القابلة للتنازل ومن الحقوق ايضا المشروعة لكل شعوب العالم.

ثانيا: الحق في المقاومة:

أن المقاومة التي يمارسها الشعب الفلسطيني بكل أشكالها ضد العدو الصهيوني إنّما هي مقاومة تتفق وتنسجم مع المواثيق والأعراف والمعاهدات الدولية؛ والقول بذلك ليس لأن الشعب الفلسطيني المجاهد وقواه المقاومة تنتظر مثل هذه الشرعية لتمارس حقها في الدفاع عن شعبها وتحرير أرضها، فهي لا تنقصها الشرعية الإسلامية أو الدوافع الوطنية لجهادها ومقاومتها، وإنما يكون الاستدلال والاستشهاد بالشرائع والقوانين والأعراف الدولية لزيادة التأكيد على ما تتسلح به أعمال المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني من شرعية.

كما يمكن ان تكون المقاومة على شكل مظاهرة او انتفاضة او ثورة، فهي حق من الحقوق في مواجهة المعتدي من اجل الحرية والسيادة وتحرير الارض او دفع الظلم.[16]

ثالثا: الحق في السيادة:

يعد مبدأ السيادة قديما قدم فكرة الدولة ذاتها، ومازال من المبادئ المسلم بها في القانون الدولي المعاصر ،بل ومن المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي الراهن، وهو مادعى واضعوا ميثاق الأمم المتحدة النص على مبدأ السيادة في المادة الثانية من الميثاق، والسيادة هي العنصر الأساسي في تكوين الدولة والعامل الحاسم في التمييز بينها وبين الكيانات الأخرى[17].

والحديث هنا يكون في جانب مهم في مبدأ السيادة بشكل عام؛ وفي المسألة الفلسطينية على وجه الخصوص الآ وهو السيادة على الموارد الطبيعية والثروات الوطنية، لأن هذه الموارد ليست خاصة بجيل دون جيل، بل هي ملك للشعب يتوارثه اجياله المتعاقبة، ومن بين هذه الموارد نجد المياه[18].

بالاضافة الى ان هناك قرارات الامم المتحدة خاصة متعلقة بالسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية منها:

قرار الجمعية العامة رقم 3336 عام 1974 والذي يقضي بالسيادة الكاملة للشعوب العربية على الموارد الطبيعية في الاراضي العربية المحتلة عامة، سواءا في الاراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، او في الجولان السورية المحتلة او المغتصبة او في مزارع شبعا اللبنانية.[19]

- الحق في العودة:

يعتبر هذا الحق من بين أهم المسائل لدى الفلسطينيين، سواءا في صراعهم مع الطرف الصهيوني من حيث مطالبتهم بتطبيقه، اوفي شأنهم الداخلي من حيث خلافاتهم بسبب طريقة تعاملهم مع هذه المسألة، كما ان لهذا الحق اهمية كبيرة على الصعيد الدولي؛ خاصة انه بعد مرور اكثر من نصف قرن على بدايتها تقاقمت مشاكلها وتعددت اطرافها؛ بالرغم من من وضوح قانونية العودة الى الاراضي والممتلكات في الشرعية الدولية، الا ان هذا الوضع بالنسبة للفلسطينيين كان ولا يزال خاصا جدا[20].

كما أصدرت الأمم المتحدة سلسلة من القرارات التي تعرب عن إراد تهانا أمام المجتمع الدولي اتجاه قضية اللاجئين واعتبار حق العودة حق أصيل ثابت وغير قابل للتصرف و من أهمها قرار 194 حيث ورد في البند 11 من القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها الثالثة 1948/12/11م، وقرار الجمعية العامة رقم 212 في تشرين 1948م والذي نص على تشكيل وكالة الامم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينين، والقرار رقم 302 الفقرتان 5/2 بتاريخ 8 كانون الأول 1949 وذلك بشأن تأسيس وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين، وقرار مجلس الامن رقم 237 بتاريخ 14 حزيران 1967م والذي ينص على دعوة اسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط[21].

وما يمكن القول فيه – حق العودة- انه لا يمكن التنازل عنه مهما كلف الأمر لانه اصبح من الحقوق اللصيقة بالشعب الفلسطيني، وأن التطبيع الاخير لبعض الأنظمة العربية مع الكيان الصهيوني لن يؤثر على هذا الحق.

هذه بعض الحقوق الخاصة بالشعب الفلسطيني والتي لايمكن باي حال من الاحوال التنازل عنها؛ واكثر من ذلك فهو متمسك بها حتى في ظل التخاذل العربي والمتمثل اساسا في تطبيع بعض الانظمة العربية مع الكيان الصهيوني.

المطلب الثاني: مخاطر التطبيع على القضية الفلسطينية:

تجسدت فكرة التطبيع واقعيا بشكل علني ورسمي في عهد ترمب بعد محاولات عديدة من قبل الكيان الصهيوني منذ تأسيسها ومصطلح صفقة القرن هو نتائج المخططات القديمة الجديدة لتغير خرطة المنطقة وإنشاء الكيان في قلب الأمة بشكل رسمي له جغرافيته وسكانه واقتصاده الخاص به كبقية الدول المستقلة المعترف بها؛ والملفت للنظر في هذه السياسة أنها لم تقتصر على الشأن الفلسطيني أي بمعنى القضية الفلسطينية والداخل الفلسطيني؛ بل تتعداه إلى الأقطار العربية بحيث أصبحت سياسة التطبيع مع الدول العربية سواء في الخليج أو في المغرب العربي مبني على أساس تبادل المصلحة والعلاقات الثنائية العربية والهدف منه هو إدماج الكيان الصهيوني مع المحيط العربي والمجتمع العربي كجزء من ثقافة وواقع حال في المنطقة لتنفيذ مخطط مفهوم الشرق الأوسط الجديد أو الكبير.

إن مخاطر التطبيع مع إسرائيل لم تكن يوما مقصورة على القضية الفلسطينية وأرض فلسطين، بل انها تمتد إلى ما هو أبعد وأشمل من ذلك، فالأمة الإسلامية هي المستهدف الرئيسي، من خلال إضعاف الاهتمام بالقضايا التي تهم المسلمين وبالثوابت الإسلامية وتفكيك هوية الأمة الإسلامية.

ومن المخاطر التي خلَّفها تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الأنظمة العربية على مستقبل القضية الفلسطينة يمكن ذكر الآتي:

1-إن قيام دولة فلسطينية نهائية على جزء صغير فقط من حجم أرض فلسطين -لاسيما -وإن إسرائيل ترفض الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967، وتتمسك في الوقت ذاته بتهويد القدس واعتبارها عاصمة أبدية لها، وهذا من شأنه العمل على تصفية القضية الفلسطينية، وذلك بتصفية الدوافع والأسباب التي أدت إلى بروز هذا الصراع.

2- خطورة الانقسام الفلسطيني وطنيا او داخليا محليا وحتى على الصعيد الدولي او الخارجي وهذا ناتج عن التطبيع مع الكيان الصهيوني، وهو ما نعكس سلبا على القضية الفلسطينية ككل.[22]

3 - أفضى التطبيع إلى تكريس نتائج الاحتلال المتمثلة في تشريع المستوطنات وتشريع المساومة على الحقوق الفلسطينية وهي: الاستقلال، وحق تقرير المصير، وحق العودة، كما أدى التطبيع إلى توفير الغطاء للهروب من قرارات الشرعية الدولية.

4- من بين اهم المخاطر التي خلفها تطبيع بعض الانظمة العربية مع الكيان الصهيوني؛ هو ما قامت به الولايات المتحدة الامريكية في عهد ترامب بشأن نقل سفارتها الى القدس باعتبارها عاصمة لإسرائيل.[23]

5- تعطيل المصالح العليا للشعب الفلسطيني، بدءًا من المياه وانتهاء بالحدود لمفاوضات الحل النهائي، والتي تحرص إسرائيل على تسويف التوصل لاتفاق بشأنها، قبل التوصل إلى إيقاف إطلاق النار، وبناء خطوات مرحلية للثقة بين الطرفين الأمر الذي جعل مفاوضات الحل النهائي تتراوح بين التأجيل المخل والغرض الأُحادي المجحف.

6- ومن مخاطر تطبيع العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، مصادرة الثروات الفلسطينية الطبيعية، عزل المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية من خلال الحواجز والطرق الالتفافية وجدار الفصل العنصري، ضرب وتشويه مقاومة الشعب الفلسطيني ووصفها بالإرهاب، ووصف ما تقوم به إسرائيل باعتباره دفاعا عن النفس، تجريد الشعب الفلسطيني من أوراق القوة والدعم التي يملكها دوليا "المقاطعة والضغط على دولة الاحتلال لإجبارها على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية"، الأمر الذي يؤدي إلى فشل كل مبادرات السلام وضرب الحل السلمي وإنهاء الصراع على أساس العدل والاحترام)

7- يظل الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي "اتفاق إذعان وخضوع" إذ أوصل الكفاح الوطني الفلسطيني إلى نتائج هزيلة، حين أذعنت قيادة المنظمة لشروط إسرائيل المجحفة، بالاعتراف بدولة إسرائيل قبل اتفاق مسبق على الحدود والحقوق من جهة، والقبول بالحلول المنفردة والمفروضة من قبل إسرائيل من جهة أخرى)

8- إن قبول الجانب الفلسطيني بالتسوية مع إسرائيل مثَّل تهديدًا واضحًا على وحدة الصف الفلسطيني، ذلك لأن تصفية القضية الفلسطينية في عمليات التطبيع أدت إلى قيام جناح فلسطيني معارض للتسوية، ويرفض تصفية أسباب الصراع العربي- الإسرائيلي.

الخاتمة:

مما تقدم يتضح أنه مهما اختلفت الرؤى والتصورات أو الشكل الذي يتم وضعه لهذا المفهوم يظل فحوى مفهوم التطبيع مع إسرائيل وفقًا للرؤية والمنظور الإسرائيلي واحدًا، وهو جعل الوجود اليهودي في فلسطين أمرًا طبيعيًا.

وقد مّثل مفهوم التطبيع بأشكاله وإجراءاته هدفًا إسرائيليًا في الصراع العربي-الإسرائيلي، فهو جوهر السلام والتسوية بالمفهوم الإسرائيلي باعتباره الأسلوب الأمثل لضمان عدم العودة للحرب، ويعمل على القفز عن الجذور التاريخية للصراع والقبول بإسرائيل دولة طبيعية في المنطقة.

ويمكن القول هنا أن إسرائيل حققت انجازات إستراتيجية كبيرة؛ من خلال تمكُّنها من نقل علاقاتها مع الدول العربية من مرحلة المواجهة المسلحة مع الجيوش العربية إلى مرحلة القبول بالتسوية السلمية للصراع الدائر معها منذ أكثر من نصف قرن، بل إلى مرحلة تطبيع تلك العلاقات وفي كافة المجالات.

ومن خلال ما تم تباينه بشأن مفهوم التطبيع فقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يأتي:

1-يعد التطبيع أحد مبتكرات الفكر الإسرائيلي والتي أفرزها الصراع العربي-الإسرائيلي، وجاء في إطار عمليات التسوية، ونشأ عن عدم التناسق في النزاع.

2-يمثِّل التطبيع أحد أهم الأهداف الأساسية التي تحرص إسرائيل على تحقيقها على مختلف الأصعدة وفي جميع المجالات" السياسية، الاقتصادية والثقافي ة "باعتبار ذلك شرطًا للتسوية وليس لتعزيز السلام.

3 -ارتبطت جميع آليات التطبيع بمسارين: أحداهما مسار ثنائي بين إسرائيل وبعض الدول العربية كل على حدا، والآخر تطبيع إقليمي والذي تم بين إسرائيل والدول العربية بصفة جماعية، من خلال حزمة من المشاريع والمبادرات الدولية.

4 -إن اتفاقيات السلام التي وقِّعت بين إسرائيل والبلدان العربية لتطبيع العلاقات فيما بينها، غلب عليها طابع الاملاءات ووضعت في سياق إذعان تمليه حالة احتلال لفرض مواقف غير طبيعية لعلاقات يراد لها أن تكون طبيعية.

5 -تدلُّ إجراءات التطبيع على أن الهدف الأمريكي-الإسرائيلي المشترك يتمثَّل في التمهيد لإقامة نظام إقليمي" شرق أوسطي "جديد، يكون بديلا عن النظام العربي، وتكون إسرائيل طرفًا فاعلا فيه، بما يؤدي إلى تحقيق السلام الإسرائيلي القائم على فكرة وجود إسرائيل، وإقامة علاقات طبيعية معها، ويعمل على تصفية القضية الفلسطينية، وبالنتيجة إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي.

6- رغم قبول العديد من الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وقيامها بالتراجع عن مواقفها المناهضة لإسرائيل، وتقديمها للتنازلات المطلوبة منها، نجد في المقابل أن إسرائيل ماضية في تعنتها ومستمرة في تكريس احتلالها، فلم تتقيد بتنفيذ الاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول العربية، ولم توقف عدوانها على الشعب الفلسطيني، كما أنها لم تتوقف عن سرقة الأراضي والتوسع في بناء المستوطنات.

7- نجحت إسرائيل في نقل علاقاتها مع الدول العربية من مرحلة المواجهة المسلحة مع الجيوش العربية إلى مرحلة القبول بالتسوية السلمية بل إلى مرحلة تطبيع تلك العلاقات في كافة المجالات.

8- بالرغم من التطبيع الحاصل اليوم بين بعض الانظمة العربية والكيان الصهيوني، الا ان هذا الواقع لا يؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني الغير قابلة للتنازل؛ وعلى وجه التحديد الحق في سيادته الكاملة على أراضيه، وبالتالي **الحق في إقامة دولته.**

وفي ختام دراستنا لهذا الموضوع وفي ظل هذا الوضع نجمل بعض **التوصيات** وهي كالآتي:

-ترميم الوضع الداخلي، وجعل المصالحة الفلسطينية الأولوية الكبرى، في ظل ضعف التوقعات بانجاز حل سياسي للقضية الفلسطينية في المستقبل القريب.

-ضرورة زيادة النشاط الدبلوماسي الفلسطيني، والتركيز على أطراف أخرى دولية مثل الإتحاد الأوروبي، التي ما تزال ترى مشروعية للحق الفلسطيني من الوجهة القانونية الدولية.

-أن كل ما يجري من إتفاقات التطبيع العربي- الإسرائيلي، يرتبط كثيرا بمرحلة حكم الادارة الامريكية السابقة فإن المطالب الفلسطينية ستظل مشروعة؛ وعليه يفرض هذا الواقع العمل على ايجاد تحالفات جديدة مع دول عربية وغير عربية، مؤيدة للحق الفلسطيني، ومنظمات المجتمع المدني، وتعميق العلاقات الفلسطينية مع الشعوب الرافضة للتطبيع.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] - سعيد يقين داود؛ التطبيع بين المفهوم والممارسة- راسة حالة (التطبيع العربي –الاسرائيلي)، مذكرة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين، 2002، ص6.

[2] - بكر ابو بكر، التطبيع بين فكر الالغاء وضرورة الاتصال، دراسة بحثية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، سنة 2018.

[3] - محمد أحمد شعيب، التطبيع مع اسرائيل واثره على المنظقة العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السابع، ليبيا، جوان 2016، ص275.

[4]- منير شفيق، اتفاق اسلو وتداعياته، المركز الفلسطيني للاعلام –كتب واصدارات، ص3.

www.palestne.info.info.

[5] - محمد أحمد شعيب، التطبيع مع اسرائيل واثره على المنظقة العربية، المرجع السابق، ص282.

[6] - جواد الحمد، مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع اسرائيل ومستقبلها، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، العدد218، 2020، ص 83.

[7] - محمد أحمد شعيب، التطبيع مع اسرائيل واثره على المنظقة العربية، المرجع السابق، ص285.

[8]- عبدالكريم طارق عبدالكريم، تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على واقع القضية الفلسطينية(1978- 2020م)، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2021، ص72.

[9] - سعيد يقين داود؛ التطبيع بين المفهوم والممارسة- راسة حالة (التطبيع العربي –الاسرائيلي)، المرجع السابق، ص 12.

[10] - الهام جبر سالم شمالي، التطبيع الاقتصادي بين المملكة الاردنية الهاشمية وسلطة الاحتلال الصهيوني1994-2018، مجلة البحوث التاريخية، جامعة المسيلة، المجلد 3، العدد2،سنة 2019، ص31.

[11] - عبدالكريم طارق عبدالكريم، تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على واقع القضية الفلسطينية(1978- 2020م)، المرجع السابق، ص 75.

[12] - هزرشي بن جلول، السلام والتطبيع الثقافي، مجلة المفكر، جامعة الجزائر2، العدد 3، سنة 2019، ص118.

[13] - جعفر عبد السلام، المنظمات الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط6، 1998، ص329.

[14] - خيري يوسف مريكب، التطورات السلمية المعاصرة لقضية فلسطين في ضوء قواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص351-353.

[15] - ان تضم الدولة الفلسطينية الضفة الغربية مع القدس الشرقية المتاخمة للاردن وعلى البحر الميت، وقطاع غزة المتاخمة لمصر وعلى بحر الابيض المتوسط.

[16] - عبده باه، الحماية القانونية الدولية لحقوق الشعوب – دراسة تطبيقية على الشعب الفلسطيني-، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص295

[17] - بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2004، ص90.

[18] - مجدي صبحي، ازمة المياه في المفاوضات المتعددة، السياسية الدولية، القاهرة، العدد 114، اكتوبر 1993، ص 128.

[19] - القرار 3336 (د-29) المؤرخ في 17 كانون الأول / ديسمبر 1974 المتعلق ب السيادة الدائمة على الموارد القومية في الاقاليم العربية المحتلة.

[20] - نادية شكيل، حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الامم المتحدة، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنيطينة، 2012/2011، ص10

[21] - قارة ايمان و زهرة بن عبد القاد، الأسس القانونية لشرعية الحق في العودة للاجئين، مجلة المعيار، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، المجلد25، العدد57، 2021، ص519.

[22]- بهاء الدين عبد ربه خلف الله، تداعيات التطبيع العربي الاسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، فلسطين، المجلد 1، العدد الاول،2021، ص 224.

[23]- حمزاوي جويدة، الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة لاسرائيل" تشويه للماضي.. وتعقيد للمستقبل"، مجلة الابحاث القانونية والسياسية، جامعة سطيف2، المجلد2، العدد2، 2020، ص93.